

ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL INVESTMENT IN THE LIGHT OF THE MONETARY AND FISCAL AND TRADE POLICIES IN EGYPT

Abd El-dayem, M.A.

Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

تحليل اقتصادي للاستثمار الزراعي في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية
في مصر

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة المنصورة

المخلص

يعتبر الاستثمار إحدى محددات التنمية الاقتصادية حيث يعمل على تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وزيادة القدرة التصديرية للعديد من السلع والخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنماط الاستثمار القومي حيث يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المقتصد الزراعي.

وتتحدد قرارات الاستثمار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في السياسة النقدية والمالية والتجارية والتي تشكل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي أو ما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تكون إما طاردة أو جاذبة للمستثمرين، وتكمن أهمية هذا البحث في وضع برنامج مقترح لتلك السياسات النقدية والمالية والتجارية لتحسين البيئة الاستثمارية الزراعية.

وتمثلت مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية والتي تتحكم في حجم الاستثمارات الزراعية، حيث لوحظ انخفاض حجم الاستثمارات القومية والمحلي الإجمالي بنسبة لم تتجاوز نحو 14.40%، 0.50% على الترتيب عام ٢٠١٣-١٩٩٥، ففاض حجم الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي حجم الاستثمار بنسبة لم العام مما يعني ضعف تلك الاستثمارات الزراعية وعدم إمكانية تحقيق التنمية بها.

وضع حد اقصى
لسعر الفائدة علي
الودائع الجارية

وهدف البحث إلي دراسة الاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، من خلال دراسة كل من العلاقات الاستثمارية المختلفة، والمعايير الاقتصادية للحكم علي كفاءة الاستثمارات الزراعية.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية علي الاستثمار الزراعي المصري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بكل سياسة.

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري. واتضح من النتائج البحثية ضعف نسبة الاستثمار الزراعي مقارنة بإجمالي كل من الاستثمارات القومية و الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الاستراتيجي، كما تبين كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي نتيجة تحسن الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات، واتضح زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال بالقطاع الزراعي نظرا لهجرة تلك العمالة إلي القطاعات الأخرى نظرا لارتفاع الدخل المكتسبة من تلك القطاعات مقارنة بقطاع الزراعة.

كما تبين تأثير الاستثمار الزراعي في مصر بمجموعة من العوامل التي تؤثر علي حجم هذا الاستثمار كالعوامل المرتبطة بالنظام السياسي والمؤسسي، والعوامل المرتبطة بالنظام القانوني والتشريعي، والعوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية وهي السياسات النقدية من خلال معدل نمو عرض النقود، وسعر الفائدة علي القروض الزراعية، ومعدل التضخم وكذلك السياسة المالية من خلال الإيرادات الضريبية، والدين العام المحلي، والانفاق الاستثماري الحكومي علي المشاريع الاستثمارية المختلفة، وكذلك السياسة التجارية من خلال سعر الصرف، ودرجة الإنفتاح الاقتصادي، وقد تم التوصل إلي أن أكثر تلك المتغيرات كان

سعر الفائدة على القروض الزراعية كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية، تلاه الدين العام المحلي، الانفاق الاستثماري الحكومي كمؤشرين من مؤشرات السياسة المالية المدروسة، وقد تأكدت معنوية هذه الدالة إحصائياً. كما تبين منطقية إشارات المتغيرات المدروسة وفقاً للمنطق الاقتصادي.

ووفقاً للنتائج البحثية يوصي البحث من خلال مقترح للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، بما يلي:

- ١- زيادة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعي نظراً لارتفاع الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات.
- ٢- تفعيل دور السياسة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية الكمية أو النوعية منها بأدواتها لزيادة حجم الاستثمارات الزراعية.
- ٣- تفعيل دور السياسة المالية من خلال العمل على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بجوانبه المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الزراعي.
- ٤- تفعيل دور السياسة التجارية المتمثلة في سعر الصرف الأجنبي، بطريقة مباشرة تتمثل في أن تصبح الأصول المالية كالأسماء رخيصة للمستثمرين أو بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- ٥- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

المقدمة:-

يعتبر الاستثمار إحدى الوسائل الاقتصادية لتكوين رأس المال الثابت وذلك عن طريق كل من الادخار العائلي والقومي وتحويله إلى أصول رأسمالية تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة بالاقتصاد القومي، ولذلك يعتبر الاستثمار إحدى محددات التنمية الاقتصادية حيث يعمل على تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وزيادة القدرة التصديرية للعديد من السلع والخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد القومي.

ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنماط الاستثمار القومي حيث يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المقتصد الزراعي، وتتوقف التنمية الزراعية في الاقتصاد القومي على زيادة حجم تلك الاستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بطريقة تحقق زيادة ملموسة في معدل نمو الناتج الزراعي الذي يمد كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الخام اللازمة للإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وتتحدد قرارات الاستثمار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسة النقدية والمالية والتجارية والتي تشكل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي أو ما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تكون إما طاردة أو جاذبة للمستثمرين، ومن ثم فقد اهتمت مصر بتلك السياسات التي تشجع على الاستثمار دعماً لدور القطاع الخاص بتهيئة المناخ المناسب وإزالة المعوقات والعمل على توسيع وتنويع هيكل تلك الاستثمارات بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة حتى تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه على الرغم من الإجراءات التي تتخذها الدولة تجاه تلك السياسات لتحسين البيئة الاستثمارية، إلا أن متوسط قيمة الاستثمارات الإجمالية والزراعية قدرت بنحو 123.72 مليار جنيه، 7.11 مليار جنيه على الترتيب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أو ما يمثل نحو 20.07%، 1.33% على الترتيب من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة المذكورة، مما يعني ضعف تلك الاستثمارات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ولقد ظهر ذلك واضحاً عام ٢٠١٣ حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الزراعية نحو 0.50% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما يستلزم معه النظر بعين الاعتبار تطوير تلك السياسات النقدية والمالية والتجارية باعتبارها من أكثر العوامل المحددة للاستثمار الزراعي حتى يمكن تحسين البيئة الاستثمارية الزراعية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية والتي تتحكم في حجم الاستثمارات الزراعية، وعدم قدرتها على زيادة تلك الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، حيث لوحظ انخفاض حجم الاستثمارات القومية والزراعية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لم تتجاوز نحو 14.40%، 0.50% على الترتيب عام ٢٠١٣، كما لوحظ أيضاً انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي حجم الاستثمار بنسبة لم تتجاوز 3.47% خلال نفس العام مما يعني ضعف تلك الاستثمارات الزراعية، الأمر الذي أثار اهتمام الباحث لإجراء هذا البحث.

هدف البحث:

يستهدف هذا البحث دراسة الاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في السياسات النقدية والمالية والتجارية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، من خلال تقدير بعض العلاقات الاستثمارية المختلفة، وكذا بعض المعايير الاقتصادية للتعرف والحكم علي كفاءة الاستثمارات الزراعية.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية علي الاستثمار الزراعي المصري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بكل سياسة.

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري.

الأسلوب البحثي ومنهج الدراسة

اعتمد البحث علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناء علي الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام بعض المعايير الاقتصادية للحكم علي كفاءة الاستثمارات الزراعية وهي معدل الاستثمار، العائد علي الاستثمار، مضاعف الاستثمار، معامل التوطن، معامل التكتيف الرأسمالي، وأخيرا المعدل الحدي لرأس المال.

مصادر البيانات:

استلزم إتمام البحث الرجوع إلي الكثير من المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة بمطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومطبوعات ونشرات وزارة التخطيط، بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتها

المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية.

يمكن التعرف علي الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري من خلال ما يلي:

أولاً: العلاقات الاستثمارية المختلفة.

١- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي للقطاع العام:

تبين من استعراض الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) أن الاستثمار القومي للقطاع العام قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 29.89 مليار جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصى قدر بنحو 105.09 مليار جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها حوالي 251.63% مقارنة بعام ١٩٩٥، وقد قدر المتوسط السنوي لهذا المتغير بنحو 56.14 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٧%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨١% من معدل هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٩% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا ينضمونها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبالنسبة للاستثمار الزراعي للقطاع العام فإنه تبين من دراسة نفس الجدول (١) خلال نفس الفترة، أنه قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.86 مليار جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصى قدر بنحو 4.35 مليار جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها حوالي 133.51% مقارنة بعام ١٩٩٥، وقد قدر المتوسط السنوي لهذا المتغير نحو ٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين أن قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.4%، ولم تثبت معنوية تلك الزيادة لذلك المتغير مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي السابق الإشارة إليه.

وبدراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي في القطاع العام، يتضح من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي العام من الاستثمار القومي العام تراوحت بين حد أدنى قدر

بنحو 2.70% عام ٢٠٠٩، وحد أقصى قدر بنحو 11.59% عام ١٩٩٩ بنسبة انخفاض قدرها حوالي 76.73% مقارنة بعام ١٩٩٥، كما لوحظ انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة حيث لم تتجاوز نحو 3.08% عام ٢٠١٣، مما يدل علي ضعف تلك النسبة بالرغم من الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وقدرته علي إمداد باقي القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة.

٢- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي للقطاع الخاص

تبيين من دراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أن الاستثمار القومي للقطاع الخاص قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 16.14 مليار جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصى قدر بنحو 153.52 مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 851.49% مقارنة بعام ١٩٩٥، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو ٦٧.٥٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٣%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٣% من معدل هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٧% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.52 مليار جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصى قدر بنحو 5.90 مليار جنيه عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 288.54% مقارنة بعام ١٩٩٥، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 4.11 مليار جنيه خلال نفس الفترة، وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣%، هذا ولم تثبت معنوية تلك القيمة إحصائياً مما يدل علي الثبات النسبي لذلك المتغير حول المتوسط السنوي السابق الإشارة إليه.

وبدراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي في القطاع الخاص، يتضح من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي الخاص من الاستثمار القومي الخاص تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 1.76% عام ٢٠١٢، وحد أقصى قدر بنحو 18.52% عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرها حوالي 90.51% مقارنة بعام ٢٠٠٢، كما اتضح انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وأخيراً فإنه يتبين ان متوسط تلك النسبة لم يتجاوز نحو 7.57% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بقطاع الزراعة كضعف البنية التحتية اللازمة لهذا الاستثمار، أو بعض السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة مما يتطلب معه بذل مزيد من الجهد نحو تشجيع الاستثمار الزراعي بتقديم الحوافز الاستثمارية وتهيئة البنية التحتية سواء المؤسسية أو الاقتصادية أو التشريعية للاستثمار في هذا القطاع.

٣- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي الإجمالي

وتبين من دراسة الجدول (١) أن الاستثمار القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 46.02 مليار جنيه عامي ١٩٩٥، ١٩٩٩ وحد أقصى قدر بنحو 246.07 مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 434.68% مقارنة بعامي ١٩٩٥، ١٩٩٩، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو ١٢٣.٧٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور ذلك المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٠%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩١% من معدل هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٩% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

جدول رقم (٢) معادلات الاتجاه الزمني العام ومعدلات النمو السنوية لمتغيرات الاستثمار القومي والزراعي بمصر خلال الفترة (1995-2013)

م	المتغيرات	بيان	المعادلة	R ²	F	المتوسط	معدل النمو السنوي %
١	الاستثمار القومي (مليار جنيه)	العام	$LN \hat{Y}_t = 3.21 + 0.07 X_t$ (33.71)** (8.61)**	0.81	(74.06)**	56.14	7

13	67.59	(232.08)**	0.93	$LN \hat{Y}_t = 2.64 + 0.13 X_t$ (26.93)** (15.23)**	الخاص	
10	123.72	(171.01)**	0.91	$LN \hat{Y}_t = 3.64 + 0.1 X_t$ (41.28)** (13.08)**	الإجمالي	
0.4	3	(0.22) ^{NS}	0.01	$LN \hat{Y}_t = 1.04 + 0.004 X_t$ (10.24)** (0.47) ^{NS}	العام	٢ الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)
3	4.11	(3.31) ^{NS}	0.16	$LN \hat{Y}_t = 1.11 + 0.03 X_t$ (7.13)** (1.82) ^{NS}	الخاص	
2	7.11	(2.29) ^{NS}	0.12	$LN \hat{Y}_t = 1.78 + 0.02 X_t$ (14.95)** (1.51)**	الإجمالي	
12	655	(842.78)**	0.98	$LN \hat{Y}_t = 5.03 + 0.12 X_t$ (104.51)** (29.03)**	الإجمالي	٣ الناتج المحلي (مليار جنيه)
12	99.74	(104.75)**	0.86	$LN \hat{Y}_t = 3.15 + 0.12 X_t$ (23.79)** (10.24)**	الزراعي	

حيث $LN \hat{Y}_t =$ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة (t) ، $X_t =$ متغير

الزمن حيث $h = 1, 2, \dots, 19$ ، $R^2 =$ معامل التحديد.

$F =$ قيمة F المحسوبة. **N.S**: غير معنوي، **(**)** معنوية عند مستوى معنوية 0.01 .

القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (t) المحسوبة .
المصدر: حسب بواسطة الباحث. من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

كما تبين من دراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) أن الاستثمار الزراعي الإجمالي ، قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 3.38 مليار جنيه عام ١٩٩٥ ، وحد أقصى قدر بنحو 9.59 مليار جنيه عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 183.71% مقارنة بعام ١٩٩٥ ، وقد قدر متوسط ذلك المتغير بنحو 7.11 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢) ، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢% ، هذا ولم تثبت معنوية تلك القيمة إحصائياً مما يدل على الثبات النسبي لذلك المتغير حول المتوسط السنوي السابق الإشارة إليه.

وبدراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي الإجمالي، يتضح من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي الإجمالي من الاستثمار القومي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 2.18% عام ٢٠١٢ ، وحد أقصى قدر بنحو 14.21% عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 84.64% مقارنة بعام ٢٠٠٢ ، كما اتضح انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، واخيراً اتضح ان متوسط تلك النسبة لم يتجاوز نحو 6.63% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بالاستثمار القومي بالرغم من أهمية قطاع الزراعة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية نتيجة ضعف جدوي بعض السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، مما يتطلب معه بذل مزيد من الجهد نحو اصلاح تلك السياسات الاقتصادية الكلية من خلال رؤية شاملة مراعية التنسيق فيما بينها.

٤- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزراعي

تبيين من دراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) أن الناتج المحلي الإجمالي قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 191.01 مليار جنيه عام ١٩٩٥، وحد أقصى قدر بنحو 1677.35 مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 778.15% مقارنة بعام ١٩٩٥، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو ٦٥٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة المذكورة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور ذلك المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين تزايد معدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٢%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٨% من معدل هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٢% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن الناتج المحلي الزراعي قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 29.36 مليار جنيه عام ٢٠٠٢، وحد أقصى قدر بنحو 290.74 مليار جنيه عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 890.27% مقارنة بعام ٢٠٠٢، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 99.74 مليار جنيه خلال نفس الفترة المذكورة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول ٢)، تبين تزايد معدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٢%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٦% من معدل هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، يتضح من دراسة الجدول (١) خلال نفس الفترة، أن نسبة الناتج المحلي الزراعي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 8.28% عام ٢٠٠٢، وحد أقصى قدر بنحو 17.35% عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها حوالي 109.48% مقارنة بعام ٢٠٠٢، كما اتضح انخفاض تلك النسبة خلال عام ٢٠١٣ حيث لم تتجاوز نحو 17.33%، وأخيراً اتضح أن متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 14.80% خلال فترة الدراسة، مما يدل على انخفاض الناتج المحلي الزراعي أي انخفاض القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في القطاع الزراعي.

٥- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار القومي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار القومي، وبدراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، تبين أن نسبة الاستثمار القومي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 14.40% عام ٢٠١٣، وحد أقصى قدر بنحو 27.72% عام ١٩٩٧ بنسبة انخفاض قدرها حوالي 48.04% مقارنة بعام ١٩٩٧، وأخيراً اتضح أن متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 20.07% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على انخفاض نسبة الاستثمار القومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

٦- العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي، وبدراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، تبين أن نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الزراعي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 2.05% عام ٢٠١٢، وحد أقصى قدر بنحو 32.68% عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرها حوالي 93.72% مقارنة بعام ٢٠٠٢، وأخيراً اتضح أن متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 9% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على انخفاض نسبة الاستثمار الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الزراعي.

٧- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الزراعي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الزراعي، وبدراسة الجدول (١) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، تبين أن نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الزراعي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 0.36% عام ٢٠١٢، وحد أقصى قدر بنحو 3.06% عام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض قدرها حوالي 88.36% مقارنة بعام ١٩٩٨، وأخيراً اتضح أن متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 1.33% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على انخفاض نسبة الاستثمار الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الزراعي.

ثانياً: المعايير الاقتصادية للحكم على كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر .

تستخدم بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر ومنها:

١- معدل الاستثمار Investment Rate

ويشير هذا المعيار إلي حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة حجم الاستثمار علي حجم الناتج المحلي الإجمالي لها، وكلما انخفضت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم يمكن تقدير والحكم علي كفاءة كل من:

أ- **معدل الاستثمار الزراعي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الزراعية علي حجم الناتج المحلي الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أنه قد تراوح بين حد أدني 0.02 عام ٢٠١٢ وحد أقصى قدر بنحو 0.33 عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 93.72% مقارنة بعام ٢٠٠٢. بانحراف معياري قدر بنحو 0.07 ومتوسط قدر بنحو 0.09 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، ويعني هذا انخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي.

ب- **معدل الاستثمار الإجمالي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الإجمالية علي حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد أدني 0.14 عام ٢٠١٣ وحد أقصى قدر بنحو 0.28 عام ١٩٩٧ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 48.04% مقارنة بعام ١٩٩٧. بانحراف معياري قدر بنحو 0.03 ومتوسط قدر بنحو 0.20 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي، ويعني هذا انخفاض قيمة إجمالي الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي.

٢- العائد علي الاستثمار (إنتاجية رأس المال) (عائد الجنيه المستثمر) Return Investor pound

ويشير هذا المعيار إلي قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة حجم الناتج المحلي الإجمالي علي حجم الاستثمار، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم فإنه يمكن تقدير والحكم علي كفاءة كل من:

أ- **العائد علي الاستثمار الزراعي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الناتج المحلي الزراعي علي حجم الاستثمارات الزراعية، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أنه قد تراوح بين حد أدني 3.06 عام ٢٠٠٢ وحد أقصى قدر بنحو 48.72 عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 1492.04% مقارنة بعام ٢٠٠٢. بانحراف معياري قدر بنحو 12.03 ومتوسط قدر بنحو 11.12 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، أو ما يعني ارتفاع قيمة الناتج المتولد من استثمار وحدة واحدة وذلك في القطاع الزراعي.

ب- **معدل الاستثمار الإجمالي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الناتج المحلي الإجمالي، علي حجم الاستثمارات الإجمالية، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه قد تراوح بين حد أدني 3.61 عام ١٩٩٧ وحد أقصى قدر بنحو 6.94 عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة قدرت بنحو 92.45% مقارنة بعام ١٩٩٧. بانحراف معياري قدر بنحو 0.82 ومتوسط قدر بنحو 4.98 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي، أو ما يعني ارتفاع قيمة الناتج المتولد من استثمار وحدة واحدة من الناتج المحلي.

ويلاحظ ان العائد علي الاستثمار هو مقلوب معدل الاستثمار، كما يلاحظ تطابق النتائج بين المعدلين خلال نفس الفترة المذكورة

٣- مضاعف الاستثمار Investment Multiplier

ويشير هذا المعيار إلي مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد عن تغير الاستثمار بوحدة واحدة، أو هو الزيادة النهائية في الناتج المتولدة عن زيادة الاستثمار، حيث ان كل انفاق استثماري يولد دخلا أكبر، كما ان الناتج الناشئ عن الاستثمار يؤدي لزيادة الانفاق الاستهلاكي وفقا للميل الحدي للاستهلاك وبالتالي يؤدي لزيادة الناتج، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي علي التغير في حجم الاستثمار، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم يمكن تقدير والحكم علي كفاءة كل من:

أ- مضاعف الاستثمار الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي الزراعي علي التغير في حجم الاستثمارات الزراعية، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أنه تراوح بين حد ادني (149.17) عام ٢٠١٠ وحد أقصى قدر بنحو 324.38 عام ٢٠١١ بنسبة زيادة قدرت بنحو 117.46% مقارنة بعام ٢٠١٠. بانحراف معياري قدر بنحو 90.65 ومتوسط قدر بنحو

12.25 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي.

ويرجع ارتفاع قيمة مضاعف الاستثمار الزراعي عام ٢٠١١ إلي أن التغير في الاستثمار الزراعي كان منخفضا جدا حيث قدر بنحو 0.09 خلال نفس العام مما يؤدي لارتفاع قيمة هذا المضاعف.
ب- **مضاعف الاستثمار الإجمالي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي علي التغير في حجم الاستثمارات الإجمالية، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد ادني (57.87) عام ٢٠٠٩ وحد أقصى قدر بنحو 77.87 عام ٢٠٠٠ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 25.68% مقارنة بعام ٢٠٠٠. بانحراف معياري قدر بنحو 32.15 ومتوسط قدر بنحو 1.05 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي.

ويرجع انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار الإجمالي عام ٢٠١١ إلي تراجع التغير في الاستثمار الإجمالي حيث قدر بنحو (2.76) خلال نفس العام مما يؤدي لانخفاض قيمة هذا المضاعف.

٤- المعدل الحدي لرأس المال

ويشير هذا المعيار إلي ما تحتاجه الوحدة الإضافية من وحدة رأس المال، حيث يشير إلي التوزيع الأمثل للموارد بين القطاعات، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة التغير في حجم الاستثمار علي التغير في قيمة الناتج المحلي، وكلما انخفض هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك علي أن الإنتاج الحدي للقطاع المستثمر فيه يحتاج لوحدة أقل من رأس المال نتيجة تحسن الكفاءة الاقتصادية سواء الفنية أو الإنتاجية للاستثمارات. وينقسم إلي:

- **المعدل الحدي لرأس المال في القطاع الزراعي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الاستثمارات الزراعية علي التغير في حجم الناتج المحلي الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أنه تراوح بين حد ادني (0.25) عام ٢٠٠٣ وحد أقصى قدر بنحو 0.79 عام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 68.35% مقارنة بعام ١٩٩٨. بانحراف معياري قدر بنحو 0.20 ومتوسط قدر بنحو 0.05 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي وبالتالي تحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات الزراعية.

وترجع الإشارة السالبة لذلك المعدل إلي أن التغير في الاستثمار الزراعي كان سالبا نتيجة لانخفاض المستمر في قيمة ذلك الاستثمار الزراعي.

- **المعدل الحدي لرأس المال الإجمالي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الاستثمارات الإجمالية علي التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد ادني (0.36) عام ١٩٩٨ وحد أقصى قدر بنحو 0.98 عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرت بنحو 172.22% مقارنة بعام ١٩٩٨. بانحراف معياري قدر بنحو 0.27 ومتوسط قدر بنحو 0.17 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي وبالتالي تحسن الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات الإجمالية.

وترجع الإشارة السالبة لذلك المعدل في بعض سنوات الدراسة إلي أن التغير في الاستثمار القومي كان سالبا خلال تلك السنوات نتيجة لانخفاض قيمة تلك الاستثمار القومية خلال تلك السنوات.

٥- معامل التوطن Coefficient of Endemism

ويشير هذا المعيار إلي مدي مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاستثمارات الزراعية، ويمكن الحصول علي هذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الزراعي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وكلما ارتفع هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك علي عدم كفاءة الاستثمار، أو ما يعني أن قطاع الزراعة قد استحوذ علي استثمارات زراعية تفوق قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد عن تلك الاستثمارات.

وبدراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، تبين أن معامل التوطن قد تراوح بين حد أدني 0.13 عام ٢٠١٢ وحد أقصى قدر بنحو 1.72 عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرت بنحو 92.67% مقارنة بعام ٢٠٠٢. بانحراف معياري قدر بنحو 0.37 ومتوسط قدر بنحو 0.45 خلال نفس الفترة المذكورة، ومن ثم تبين أن هذا المعدل كان أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي زيادة الناتج المحلي الزراعي المتولد من الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من حجم تلك الاستثمارات الزراعية باستثناء عام ٢٠٠٢ حيث قدر ذلك

المعامل بنحو 1.72 مما يدل على زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بنسبة تفوق قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد عنها.

٦- معامل التكتيف الرأسمالي Condensation Coefficient Capital

ويشير هذا المعيار إلى معرفة الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمالة مقارنة بحجم الاستثمارات، ويمكن الحصول على هذا المعيار بقسمة قيمة الاستثمارات على عدد العمال، وكلما زاد هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك على الاستخدام المكثف لرأس المال، والعكس يدل على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة قيمة الاستثمارات، ومن ثم فإنه يمكن تقدير كل من:

- **معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الزراعية على عدد العمال بالقطاع الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، أنه تراوح بين حد ادني 702.70 عام ١٩٩٥ وحد أقصى قدر بنحو 1861.73 عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 164.94% مقارنة بعام ١٩٩٥. بانحراف معياري قدر بنحو 314.80 ومتوسط قدر بنحو 1271.39 خلال نفس الفترة المذكورة، ومن ثم فإن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الاستخدام المكثف لرأس المال الزراعي مقارنة بعدد العمال في هذا القطاع، أو بمعنى آخر زيادة قيمة الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال بالقطاع الزراعي بالرغم من رخص العمالة الزراعية، وقد يرجع ذلك لهجرة العمالة الزراعية إلى العمل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لارتفاع الدخل المكتسبة من تلك القطاعات مقارنة بالدخل المكتسبة من قطاع الزراعة.

- **معامل التكتيف الرأسمالي الإجمالي:** ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الإجمالية على عدد العمال الكلي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد ادني 3000.08 عام ١٩٩٥ وحد أقصى قدر بنحو 10466.53 عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرت بنحو 248.88% مقارنة بعام ١٩٩٥. بانحراف معياري قدر بنحو 2762.87 ومتوسط قدر بنحو 5320.66 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الاستخدام المكثف لرأس المال الإجمالي مقارنة بعدد العمال الكلي، أو بمعنى آخر زيادة إجمالي حجم الاستثمارات بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال الكلي.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية على الاستثمار الزراعي المصري.

يتأثر الاستثمار الزراعي في مصر بمجموعة من العوامل التي تؤثر على قيمة هذه الاستثمارات، ومنها مايلي كما يتضح من الشكل التخطيطي رقم (١):

أ- العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والمؤسسي:

من المعروف أنه كلما تميز النظام السياسي بالديموقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وكلما كانت البنية المؤسسية من الإداريين والمنظمين والإجراءات الواضحة البسيطة، بالإضافة إلى عدم وجود تعقيدات إدارية فإن ذلك يؤدي إلى كل من لامركزية إدارة الاستثمار وتطوير البنية المؤسسية للاستثمار من خلال إعادة توزيع المهام والاختصاصات فيما بين تلك الأجهزة والهيئات بما يحد من التداخل فيما بينها، مع وجود شبكة معلومات لربط كافة الأجهزة والهيئات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية مع بعضها البعض، ومن ثم تكون البنية جاذبة للاستثمارات بصفة عامة، والاستثمارات الزراعية بصفة خاصة.

ب- العوامل المرتبطة بالنظام القانوني والتشريعي:

من المتعارف عليه أن وضع نظام قانوني وتشريعي موحد وواضح وغير متضارب متضمنا الضمانات الكافية من عدم مصادرة أو تأميم ليكفل حرية انتقال رؤوس الأموال، ويعمل على توفير الضمانات والحوافز المختلفة للمستثمرين ووضوح في التعاملات المختلفة مع الدولة والأفراد من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع وتوفير البيئة الاستثمارية الزراعية المناسبة والجيدة والجاذبة للمستثمرين.

ج- العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

وهكذا فإنه كلما كانت تلك السياسات مرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار والكفاءة والفاعلية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الزراعي، وتتمثل تلك السياسات في السياسات النقدية التي يجب أن تكون توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، والسياسات المالية كالنظام الضريبي المتبع من حوافز ضريبية والسعر والعبء الضريبي، وكذا السياسات التجارية كسياسة سعر الصرف ودرجة الانفتاح الاقتصادي التي يجب أن تكون تحررية واقعية.

وقد تم حصر بعض المحددات الاقتصادية الممثلة لتلك السياسات التي يتوافر عنها بيانات كمية والتي يعتقد أن لها تأثير على حجم الاستثمارات الزراعية، وفيما يلي يمكن دراسة هذه المتغيرات من خلال بيانات الجدول (٤):

- ١- **السياسة النقدية:** والتي تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن قياسها بما يلي:
- أ- **مدي توافر القاعدة النقدية:** ويقاس بمعدل نمو عرض النقود، ويرمز لها بالرمز (س١م) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.
- ب- **مدي تقديم الحوافز الاستثمارية:** ويقاس بسعر الفائدة على القروض الزراعية، ويرمز لها بالرمز (س٢م) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.
- ج- **قوة الاقتصاد القومي:** ويقاس بمعدل التضخم حيث كلما انخفض دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار، ويرمز لها بالرمز (س٣م) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.
- ٢- **السياسة المالية:** والتي تعرف بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن قياسها بما يلي:
- أ- **النظام الضريبي:** ويقاس بالإيرادات الضريبية حيث كلما زادت الإيرادات الضريبية المتحصل عليها للدولة كلما كان ذلك دافعا لزيادة الاستثمار الزراعي، والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س٤م) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.
- ب- **الالتزامات المالية للدولة:** وتقاس بالدين العام المحلي، حيث كلما زاد هذا الدين كلما انخفض الاستثمار والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س٥م) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.
- ج- **المساهمات المالية للدولة:** وتقاس بالإئافاق الاستثماري الحكومي أي الإئافاق على المشاريع الاستثمارية المختلفة كالبنية الأساسية اللازمة للاستثمار، أو لإقامة المشروعات الاستثمارية التي من شأنها خدمة مشروعات استثمارية أكبر، حيث كلما زاد هذا الإئافاق كلما زاد الاستثمار والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س٦م) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.
- ٣- **السياسة التجارية:** ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل الدولي خلال فترة زمنية معينة ويمكن قياسها عن طريق:
- أ- **العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية:** وتقاس بسعر الصرف، ويرمز لها بالرمز (س٧م) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.
- ب- **العلاقات الاقتصادية الدولية:** وتقاس بدرجة الإئافاق الاقتصادي^(١)، وذلك لتوسيع الرقعة الجغرافية لبنين الدولة الاقتصادي بالإئافاق على الأسواق العالمية، ويرمز لها بالرمز (س٨م) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.
- وباستعراض بيانات الجدول (٥) ، لبيان العوامل المدروسة المتمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة والتي تؤثر على إجمالي الاستثمار الزراعي يتضح من استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في صورته الكاملة Full Model، تبين معنوية النموذج ككل، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٥١% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية إنما تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها المتغيرات الداخلة في النموذج، بينما تعزي ٤٩% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو أنها ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين منطقية جميع تلك المحددات المدروسة وفقا للمنطق الاقتصادي.
- وباستعراض بيانات نفس الجدول السابق، وذلك بتقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المراحل Step Wise للوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيرا على استثمارات القطاع الزراعي بنفس الجدول تبين أن أكثر تلك المتغيرات كان سعر الفائدة على القروض الزراعية كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية، تلاه الدين العام المحلي، الإئافاق الاستثماري الحكومي كمؤشرين من مؤشرات السياسة المالية المدروسة، وقد تأكدت معنوية هذه الدالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١ ، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ٦١% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية إنما يعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها تلك المتغيرات، بينما تعزي ٣٩% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو أنها ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين منطقية إشارات المتغيرات المدروسة وفقا للمنطق الاقتصادي.

العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي في مصر

(١) يمكن الحصول عليه بقسمة إجمالي قيمة كل من الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية (النقدية - المالية - التجارية)	العوامل المرتبطة بالنظام القانوني والتشريعي	العوامل السياسية والمؤسسية
<p>ولا بد أن تكون تلك السياسات مرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار والكفاءة والفاعلية وتتواءم مع التغيرات والتحول الاقتصادي العالمية.</p> <p>١- السياسة النقدية: ويمكن قياسها بما يلي: أ- مدي توافر القاعدة النقدية: ويقاس بمعدل نمو عرض النقود. ب- مدي تقديم الحوافز الاستثمارية: ويقاس بسعر الفائدة على القروض الزراعية. ج- قوة الاقتصاد القومي: ويقاس بمعدل التضخم.</p> <p>٢- السياسة المالية: ويمكن قياسها بما يلي: أ- النظام الضريبي: ويقاس بالإيرادات الضريبية. ب- الالتزامات المالية للدولة: وتقاس بالدين العام المحلي. ج- المساهمات المالية للدولة: وتقاس بالانفاق الاستثماري الحكومي.</p> <p>٣- السياسة التجارية: ويمكن قياسها عن طريق: أ- العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية: وتقاس بسعر الصرف. ب- العلاقات الاقتصادية الدولية: وتقاس بدرجة الإنفتاح الاقتصادي.</p>	<p>نظام قانوني وتشريعي موحد وواضح وغير متضارب به من الضمانات الكافية (عدم مصادرة أو تأميم ليكفل حرية انتقال رؤوس الأموال، ويعمل على توفير الضمانات والحوافز المختلفة للمستثمرين ووضوح في التعاملات المختلفة مع الدولة.</p>	<p>نظام سياسي ديموقراطي - استقرار سياسي وأمني- نظام إداري ومنظّمين- وتبسيط في الإجراءات وعدم وجود تعقيدات إدارية - تطوير البنية المؤسسية للاستثمار وجود شبكة</p>

جدول رقم (٤) العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية) المحتمل تأثيرها على الاستثمارات الزراعية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

البيان	السياسة النقدية			السياسة المالية			السياسة التجارية	
	(س١٠)	(س١٢)	(س١٣)	(س١٠)	(س١٢)	(س١٣)	(س١٠)	(س١٣)
السنوات	معدل عرض النقود (مليون جنيه)	سعر الفائدة علي القروض الزراعية (%)	التضخم (%)	الدين العام المحلي (مليون جنيه)	الإيرادات الحكومية (مليون جنيه)	الإلتفاق الحكومي (مليون جنيه)	درجة الإنفتاح الاقتصادي (%)	سعر الصرف (جنيه/دولار)
١٩٩٥	3.91	17	9.3	95900	39605	70050	54.59	3.4
١٩٩٦	12.35	16	7.3	105000	43108	73882	50.75	3.39
١٩٩٧	14.87	16	6.2	114100	40060	75598	47.08	3.39
١٩٩٨	8.55	14	4.3	125500	42450	79352	45.17	3.39
١٩٩٩	11.44	13	3.7	136700	47422	73371	41.76	3.4
٢٠٠٠	8.92	13	2.8	147200	58208	62032	37.43	3.41
٢٠٠١	11.58	14	2.4	164563	62120	101834	42.94	3.67
٢٠٠٢	15.45	13	2.4	194800	66612.3	109069	43.8	4.31
٢٠٠٣	16.75	13	3.2	221201	69083.8	113764	49.36	5.03
٢٠٠٤	13.18	13	16.1	252200	81579	125497	61.49	6.19
٢٠٠٥	13.56	12	11.4	292700	85412.5	141949	66.93	6.02
٢٠٠٦	13.46	13	7.2	349100	95374.5	169790	65.39	5.75
٢٠٠٧	18.26	11	8.6	387700	99456	192100	59.81	5.71
٢٠٠٨	15.69	11	18.3	426300	103537	214410	75.05	5.51
٢٠٠٩	8.42	11	11.8	495100	108126	236720	59.29	5.53
٢٠١٠	10.38	11	11.1	502000	113024	259030	50.27	5.52
٢٠١١	10.02	12	10.1	536240	117125	365990	47.15	5.86
٢٠١٢	8.42	12.7	7.1	572645	121035	392198	46.21	6.1
٢٠١٣	18.43	12.6	9.8	623598	126359	471010	44.35	7.01

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من وزارة التخطيط المصرية.

جدول رقم (٥) عوامل السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة المؤثرة علي الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)

F	R ²	المعادلة	النموذج
٣.٢٩*	٠.٥١	ص _١ = 24.20 + 0.06 س _١ - ١.٢٦ س _٢ - ٠.٠٥ س _٣ + ٠.٠٠١ س _٤ (٣.٧٤)** N.S (٠.٦١) N.S (٠.٤٢-) N.S (٠.٧٤)	Full Model
١٠.٥٢**	٠.٦١	ص _١ = ٢٩.٢٧ - ١.٤٥ س _١ - ٠.٠٠٣ س _٢ + ٠.٠٠٣ س _٣ + ٠.٠٠٣ س _٤ (٦.٨٥)** (٥.٣٤-) N.S (١.٦٦) N.S (٠.٣٤-) N.S (٠.٢٧)	Step Wise

حيث ص_١ = القيمة التقديرية لقيمة الاستثمار الزراعي في السنة هـ .
 (السياسة النقدية) تتمثل في س_١ = معدل نمو عرض النقود، س_٢ = سعر الفائدة علي القروض الزراعية، س_٣ = معدل التضخم،
 (السياسة المالية) تتمثل في س_٤ = الإيرادات الضريبية، س_٥ = الدين العام المحلي، س_٦ = الإنفاق الحكومي، (السياسة التجارية)
 تتمثل في س_٧ = سعر الصرف، س_٨ = درجة الانفتاح الاقتصادي. R² = معامل التحديد المعدل، F = قيمة F المحسوبة.

N.S: غير معنوي، (*) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١، (**) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥.
 القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة .
 المصدر :- نتائج تحليل بيانات الجدول (٤).

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري.

ومن العرض السابق لنتائج البحث، حيث تبين ضعف الاستثمارات الزراعية مقارنة بإجمالي الاستثمارات القومية أو الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الاستراتيجي وقدرته علي إمداد باقي القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، في الوقت الذي يتبين فيه ارتفاع وتحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات في القطاع الزراعي ، بالإضافة إلي ما تبين من زيادة تأثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة النقدية والمالية والتجارية علي الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك بدراسة المؤشرات الخاصة بتلك السياسات مما يتطلب معه العمل علي إعادة النظر في كيفية النهوض بالاستثمارات الزراعية المصرية من خلال رؤية شاملة ومتكاملة تراعي التنسيق المتكامل فيما بينها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة وذلك كما يوضحه الشكل التخطيطي رقم (٢) ، والتي يمكن توضيحها علي النحو التالي:

أ- **السياسة النقدية:** تؤثر تلك السياسة بأدواتها المختلفة بشكل مباشر علي النقود المتوافرة لدي البنوك التجارية، إذ تؤثر اسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك للأفراد والمشروعات مما يولد تأثيرا في الحجم الكلي للإنفاق الاستثماري علي إنتاج السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات. ومن ثم لابد من تفعيل دور تلك السياسات النقدية عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود بما يؤدي لخفض سعر الفائدة علي القروض الزراعية ومن ثم انخفاض تكلفة الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة حجم الاستثمارات الزراعية ولكن بالقدر الذي يضمن رفع حجم الاستثمار لانعاش الاقتصاد القومي، حيث يزداد الطلب الكلي والإنتاج نتيجة الزيادة في الطلب علي السلع والخدمات ويتوقف ذلك علي مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته علي الاستجابة للزيادات في الطلب يمنع زيادة معدل التضخم. وتنقسم السياسات النقدية إلي نوعين سياسات نقدية كمية وسياسات نقدية نوعية، وتكمن أدوات السياسة النقدية الكمية فيما يلي:

١- **سعر إعادة الخصم:** وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم مديتها من أوراق تجارية حيث تلجأ تلك البنوك التجارية إلي الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها علي منح الائتمان أو تقديم مديتها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدي البنك المركزي وحصولها علي السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها. وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قريبا منه، وذلك في حالة السياسة النقدية التوسعية، الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمارات نظرا لانخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة حجم الائتمان.

٢- **عمليات السوق المفتوحة:** وهو ما يعني قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وفي حالة اتباع السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات ليضخ نقودا في السوق مما يزيد من القاعدة النقدية والقدرة على منح الائتمان فيزيد حجم الاستثمار.

وتتميز الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية بانخفاض أسعار الاكتتاب فيها وارتفاع أسعار الفائدة عليها مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي على النقود والتأثير على حجم نشاط المشروعات والذي ينعكس بدوره في صورة انخفاض الانفاق الكلي وحجم الطلب الفعلي.

ولكن في نفس الوقت على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة تلجأ المشروعات الاستثمارية إلى الحصول على القروض من البنوك التجارية نظرا لارتفاع أرباح تلك المشروعات في البلدان النامية مما يزيد من حصول البنوك التجارية على الائتمان اللازم لتلبية احتياجات عملائها بغض النظر عن الارتفاع في سعر الفائدة، وذلك نظرا لارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال في هذا القطاع.

٣- **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:** وهو تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية من البنك المركزي كنسبة احتياطية قانونية قابلة للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية بهدف الزيادة أو الحد من قدرة تلك البنوك على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها برفع أو خفض نسبة الاحتياطي، ومن ثم فإن انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي إلى الحد الذي يحقق الاستقرار النقدي ويعني هذا زيادة القدرة على منح الائتمان من البنوك التجارية مما يزيد من حجم الاستثمارات الزراعية نظرا للتوسع في منح الائتمان اللازم لتلك الاستثمارات.

وأما عن السياسة النقدية النوعية فإن أدواتها تكمن في:

١- وضع حد أقصى لسعر الفائدة على الودائع الجارية لزيادة أرباح البنوك التجارية مما يزيد من مقدرتها على منح الائتمان، الأمر الذي يزيد من زيادة حجم الاستثمار.

٢- إحداث توازن بين القطاعات المختلفة حيث يتم فرض أسعار فائدة أقل على قطاع الزراعة مما يزيد من الطلب على القروض الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمارات في هذا القطاع.

ب- السياسة المالية: ويمكن العمل من خلال تلك السياسة على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي على الاستثمارات المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك وزيادة الإنتاج في نفس الوقت الذي بدوره يؤدي لزيادة الاستثمار والعمالة والأجور، ويجب ملاحظة أن زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي أكثر فاعلية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الانفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ج- السياسة التجارية: وتتمثل في سعر الصرف الأجنبي، حيث يؤثر انخفاض قيمة العملة لدولة ما نتيجة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إما بطريقة مباشرة تتمثل في أن تصبح الأصول المالية كالأسهم رخيصة للمستثمرين فيزداد الطلب عليها ويزداد سرعة التداول فيزيد حجم الاستثمارات، كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات فيزداد الطلب عليها ويزيد حجم الإنتاج ويزيد معه حجم الاستثمارات.

وهنا تجب الإشارة إلى ضرورة وأهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية سواء النقدية والمالية والتجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال التفاوض بين البنك المركزي والحكومة على اعتبار أن كل منها يتكامل مع الآخر وليس على اعتبار أن كل منها يتمتع باستقلاله عن الآخر.

هذا ومن العرض السابق لنتائج البحث، وفي ضوء البرنامج المقترح للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري من خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية، يوصي البحث بما يلي:

١- زيادة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعي نظرا لارتفاع الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات.

٢- تفعيل دور السياسات النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية الكمية والنوعية بأدواتها المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الائتمان، ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات الزراعية مع ملاحظة أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم.

٣- تفعيل دور السياسة المالية وذلك من خلال العمل على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بجوانبه المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة كل من الطلب والاستهلاك والإنتاج والعمالة والأجور.

- ٤- تفعيل دور السياسة التجارية وهي متمثلة في سعر الصرف الأجنبي، حيث يؤثر انخفاض قيمة العملة لدولة ما بطريقة مباشرة تتمثل في ان تصبح الأصول المالية كلاسهم رخيصة للمستثمرين ومن ثم تزيد الاستثمارات، كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- ٥- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

المراجع

- أسماء اسماعيل عيد(د)، جيهان عبد المعز محمد(د)، محددات وممكنات الاستثمار الزراعي في ظل اتفاقية الجات، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢١)، العدد (٣)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، سبتمبر ٢٠١١.
- اماني علي محمد سليمان(د)، خالد فرغلي سالم(د)، دراسة اقتصادية للاستثمارات في ظل سياسة التحرر الاقتصادي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (١٤)، العدد (١)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠٠٤.
- جمال محمد صيام(د)، وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية للاستثمار الزراعي على مؤشرات الزراعة المصرية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢١)، العدد (٣)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، سبتمبر ٢٠١١.
- سامي حاتم(د)، اقتصاديات البنقود والبنوك، دار الاسراء للطباعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- سمية مصطفى اسماعيل(د)، أثر سياسة التكيف الهيكلي علي الاستثمارات مع التركيز علي القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (١٤)، العدد (١)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس ٢٠٠٤.
- سهير معتوق(د)، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- سوزان مصطفى أحمد(د)، دراسة اقتصادية للعائد علي الاستثمار في القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٠)، العدد (٤)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ديسمبر ٢٠١٠.
- ماجدة شلبي(د)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد (٥١٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، إبريل ٢٠١٣.
- الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg

ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL INVESTMENT IN THE LIGHT OF THE MONETARY AND FISCAL AND TRADE POLICIES IN EGYPT

Abd El-dayem, M.A.

Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

ABSTRACT

Investment is one of economic development determinants of where he works to narrow the gap between production and consumption, and increase the export capacity of many goods and services in all national sectors of the economy, agricultural investment and is considered a national investment patterns, where he works on the optimal utilization of economic resources available in the agricultural sector.

Determined by the investment range of macro-economic policies, which is the monetary, financial and trade policy, which constitute the political, legal, economic, or what is known in the investment environment, which can be either repulsive or

attractive to investors frame resolutions, The importance of this research in the development of a proposed program for those monetary and fiscal and trade policies to improve the investment environment agricultural.

The most research problem in the weak macro-economic policies represented in the monetary, financial and trade policies, which controls the size of the agricultural investments, where there was a decrease national agricultural investment size for the size of GDP by about 14.40%, 0.50% Ali did not exceed the arrangement in 2013, also turned out decline in agricultural investment size for the total investment volume by no more than 3.47% during the same year, which means that the weakness of agricultural investment and the inability to achieve a comprehensive and continuous development path.

The objective of this research to the Egyptian agricultural investment study in the light of the monetary and fiscal and trade policies during the period (1995-2013), and through the three axes, namely:

The first item: the status quo for agricultural investment in the light of the Egyptian monetary and fiscal and trade policies, through the study of each of the different investment relations, and economic criteria for judging the efficiency of agricultural investments.

The second item: the impact of monetary and fiscal and trade policies on agricultural investment Egyptian, through the study of some specific policy indicators.

The Third item: monetary, financial and trade policies proposed for the advancement of agricultural investment Egyptian.

It was clear from the research findings weak agricultural investment ratio compared to the total each of the national investment and GDP in spite of the economic importance of this strategic sector, as demonstrated by the investment in the agricultural sector efficiency as a result of improved economic efficiency of these investments, and it turned out to increase agricultural investment size larger percentage of the increase in the number Workers in the agricultural sector due to the migration of those workers to other sectors due to rising incomes gained from these sectors compared to the agriculture sector.

Agricultural investment affected in Egypt also show a range of factors that affect the size of this investment like the factors associated with the political and institutional system, and factors associated with the legal system and the legislative, and the factors associated with the macro-economic policy, a monetary policy through the money supply growth rate, the interest rate on agricultural loans, and the rate of inflation as well as fiscal policy through tax revenue, local and public debt, and the investment expenditure of government on different investment projects, as well as trade policy through the exchange rate, and the degree of economic openness, it has been found that most of those variables, the interest rate on the price of agricultural loans as an indicator of indicators monetary policy, followed by the domestic public debt, government spending, investment studied as indicators of fiscal policy indicators, have been confirmed this function is statistically significant. As it turns out logical variables studied signals according to the economic logic.

According to research findings through research recommends the proposal for the advancement of agricultural investment in the light of the Egyptian monetary and fiscal and trade policies, including the following:

1. Increase agricultural investments in the agricultural sector due to the high economic efficiency of these investments.
2. Activating the role of monetary policy following the expansive quantitative or qualitative, including monetary policy Baduathma to increase agricultural investments.

3. activating the role of fiscal policy by working to increase investment spending various aspects of government or tax cuts, leading to increased agricultural investment.
4. activating the role represented in the foreign exchange rate and trade policy, in a direct way is to become financial assets such as stocks cheap for investors or indirectly, is an increase in exports which leads to increase the competitiveness of products, leading to increased investment.
5. The need for coordination between the three macro-economic policies to achieve general economic goals of the state.

جدول رقم (١) الاستثمارات القومية والزراعية والنتج المحلي الإجمالي والزراعي ونسب كل منهما إلى الأخر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣).

نسبة الاستثمار القومي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار القومي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار القومي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار القومي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار القومي للنتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للنتج المحلي الإجمالي (%)	الاستثمار القومي (مليار جنيه)		الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)		البيان	
										الإجمالي	الخاص	الإجمالي	الخاص		
1.77	10.55	24.09	16.78	191.01	32.05	7.35	9.41	6.23	3.38	1.52	1.86	46.02	16.14	29.89	١٩٩٥
2.09	12.13	25.63	17.26	214.19	36.97	8.17	11.65	6.06	4.48	2.41	2.07	54.89	20.70	34.19	١٩٩٦
2.10	12.40	27.72	16.95	247.03	41.88	7.58	9.65	6.13	5.19	2.72	2.47	68.48	28.22	40.26	١٩٩٧
3.06	17.87	23.00	17.11	266.76	45.65	13.30	18.40	10.70	8.16	3.81	4.35	61.35	20.69	40.66	١٩٩٨
2.98	17.20	22.66	17.32	282.58	48.94	13.15	14.87	11.59	8.42	4.52	3.90	64.02	30.43	33.59	١٩٩٩
2.58	15.39	20.42	16.74	315.67	52.85	12.62	15.92	9.58	8.13	4.92	3.21	64.45	30.91	33.54	٢٠٠٠
2.47	14.89	19.12	16.56	332.54	55.07	12.89	16.48	9.21	8.20	5.31	2.89	63.58	32.21	31.37	٢٠٠١
2.71	32.68	19.04	8.28	354.56	29.36	14.21	18.52	10.36	9.59	5.90	3.70	67.51	31.85	35.67	٢٠٠٢
1.64	15.12	17.43	10.84	390.62	42.35	9.40	9.46	9.35	6.40	3.18	3.22	68.10	33.65	34.46	٢٠٠٣
1.66	13.16	17.43	12.59	456.34	57.45	9.50	10.78	8.38	7.56	4.00	3.56	79.56	37.10	42.46	٢٠٠٤
1.46	11.59	19.04	12.64	506.51	64.03	7.69	9.16	6.34	7.42	4.25	3.17	96.46	46.42	50.04	٢٠٠٥
1.38	8.95	19.92	15.46	581.14	89.83	6.95	7.91	5.67	8.04	5.24	2.80	115.74	66.33	49.42	٢٠٠٦
0.96	7.52	19.17	12.79	810.39	103.66	5.02	5.51	4.19	7.79	5.36	2.43	155.34	97.30	58.04	٢٠٠٧
0.94	6.04	23.33	15.63	855.30	133.67	4.05	4.05	4.04	8.07	5.22	2.85	199.53	129.08	70.45	٢٠٠٨
0.69	4.64	19.83	14.89	994.06	147.97	3.48	4.31	2.70	6.86	4.12	2.74	197.14	95.48	101.66	٢٠٠٩
0.59	4.07	20.15	14.41	1150.59	165.75	2.91	3.05	2.74	6.74	3.87	2.88	231.83	126.74	105.09	٢٠١٠
0.52	3.50	17.49	14.90	1309.91	195.14	2.98	2.51	3.75	6.83	3.56	3.28	229.07	141.68	87.39	٢٠١١
0.36	2.05	16.31	17.35	1508.53	261.67	2.18	1.76	2.89	5.37	2.70	2.67	246.07	153.52	92.55	٢٠١٢
0.50	2.88	14.40	17.33	1677.35	290.74	3.47	3.73	3.08	8.38	5.43	2.95	241.61	145.71	95.90	٢٠١٣
1.33	9.00	20.07	14.80	655.00	99.74	6.63	7.57	5.79	7.11	4.11	3.00	123.72	67.59	56.14	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: وزارة التخطيط المصرية.

جدول رقم (٣) بوضع المعايير الاقتصادية للحكم على كفاءة الاستثمارات في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣). (%)

البيان السنوي	المعامل الحدي (براس المثل)		معدل التوظيف (التوظيف) الإجمالي		معدل التوظيف الراسمالي (التوظيف) الإجمالي		معامل التوطن للاستثمارات		مضاعف الاستثمار الإجمالي		العائد على الاستثمار الإجمالي		معدل الاستثمار الإجمالي	
	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي
١٩٩٥	0.21	0.04	3000.08	702.70	0.44	4.67	22.38	4.15	9.48	0.24	0.11			
١٩٩٦	0.38	0.22	3468.45	944.48	0.47	2.61	4.46	3.90	8.24	0.26	0.12			
١٩٩٧	0.41	0.14	4189.97	1077.22	0.45	2.42	6.94	3.61	8.07	0.28	0.12			
١٩٩٨	-0.36	0.79	3655.18	1663.40	0.78	-2.77	1.27	4.35	5.60	0.23	0.18			
١٩٩٩	0.17	0.08	3675.52	1688.89	0.76	5.91	12.54	4.41	5.81	0.23	0.17			
٢٠٠٠	0.01	-0.07	3583.67	1604.56	0.75	77.87	-13.69	4.90	6.50	0.20	0.15			
٢٠٠١	-0.05	0.03	3542.16	1601.35	0.78	-19.47	34.80	5.23	6.72	0.19	0.15			
٢٠٠٢	0.18	-0.05	3713.71	1861.73	1.72	5.60	-18.41	5.25	3.06	0.19	0.33			
٢٠٠٣	0.02	-0.25	3649.88	1230.04	0.87	60.95	-4.07	5.74	6.61	0.17	0.15			
٢٠٠٤	0.17	0.08	4161.75	1430.27	0.75	5.74	13.07	5.74	7.60	0.17	0.13			
٢٠٠٥	0.34	-0.02	4879.92	1375.38	0.61	2.97	-47.40	5.25	8.63	0.19	0.12			
٢٠٠٦	0.26	0.02	5679.98	1473.22	0.45	3.87	41.39	5.02	11.17	0.20	0.09			
٢٠٠٧	0.17	-0.02	7073.86	1418.39	0.39	5.79	-54.72	5.22	13.30	0.19	0.08			
٢٠٠٨	0.98	0.01	8776.54	1451.37	0.26	1.02	106.71	4.29	16.56	0.23	0.06			
٢٠٠٩	-0.02	-0.08	8488.15	1210.28	0.23	-57.87	-11.81	5.04	21.56	0.20	0.05			
٢٠١٠	0.22	-0.01	10192.45	1165.82	0.20	4.51	-149.17	4.96	24.58	0.20	0.04			
٢٠١١	-0.02	0.00	9831.18	1064.77	0.20	-57.71	324.38	5.72	28.55	0.17	0.04			
٢٠١٢	0.09	-0.02	10466.53	772.54	0.13	11.68	-45.48	6.13	48.72	0.16	0.02			
٢٠١٣	-0.03	0.10	9670.29	1170.52	0.20	-37.89	9.65	6.94	34.68	0.14	0.03			
المتوسط	0.17	0.05	5320.66	1271.39	0.45	1.05	12.25	4.98	11.12	0.20	0.09			

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : ١- وزارة التخطيط المصرية

الشكل التخطيطي رقم (٢): السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي في مصر



